

الانتقالي في مواجهة حروب الخدمات

هكذا كشف الانتقالي جرائم شرعية الإخوان

الأمناء | قسم الرصد:



ما خيارات الانتقالي لصد حرب الشرعية اللا إنسانية؟

الكهرباء تشهد على جرم الإخوان الكبير ضد الجنوبيين

سلك المجلس الانتقالي الجنوبي طريقاً معاكساً لما تسير فيه الشرعية الإخوانية، واتخذ طريق البناء والتعمير والتنمية في مقابل حروب الخدمات والهدم والتخريب التي تشنها المليشيات الاحتلالية بحق أبناء الجنوب، وهو ما ظهر واضحاً عبر تحركات الرئيس القائد عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، خلال الأيام الماضية.

لم تعد الحرب في مواجهة الشرعية الإخوانية تقتصر على المواجهة العسكرية فحسب؛ لأن مليشيات الشرعية أضحت مدركة أنها لن تحقق مكاسب على الأرض بعد أن تلقت هزائم عديدة على يد القوات المسلحة الجنوبية، وبالتالي فإنها أشعلت المعركة على مستوى الخدمات العامة التي تعاني حالة من التردى غير المسبوقة في محافظات الجنوب، تحديداً بعد هروب حكومة المناصفة من مسؤولياتها تحت ضغط العناصر الإخوانية داخلها.

التفت المجلس الانتقالي الجنوبي مبكراً لتلك الخديعة وعمد على تكثيف جهوده للتعامل مع الأوضاع الخدمية المتردية على الأرض، سواء كان ذلك من خلال المبادرات الإنسانية التي دشنها خلال شهر رمضان المبارك وكان في القلب منها مبادرة «إفطار صائم»، أو من خلال التواصل المباشر مع المواطنين في المديرية والمحافظات المختلفة للتعرف على المشكلات التي تواجههم.

وعمد الانتقالي على كشف جرائم الشرعية والتعامل معها على نحو سريع عبر وضع خطط عاجلة من خلال الاجتماعات الدورية المنعقدة على مستوى الهيئة الرئاسية للمجلس الانتقالي أو على مستوى الوحدات المحلية التي انخرطت في القيام بأدوار المؤسسات الحكومية الغائبة تماماً بتخريف من الشرعية الإخوانية.

ويرى مراقبون أن الانتقالي يعمل على تضيق الخناق على مؤامرات الشرعية وعدم السماح بتحويل الخطط التي وضعها أشخاص لديها عداوات مع الجنوب لتصبح واقعا على الأرض ويهدف للتأكيد على أن استراتيجيته تقوم بالأساس على البناء وليس الهدم كما تقوم الشرعية عبر جرائمها المختلفة.

واستعرض الرئيس عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، خلال استقباله اللواء أحمد سعيد بن بريك، رئيس الجمعية الوطنية، وأحمد حامد لمس، أمين عام المجلس محافظ العاصمة عدن، الأحد، خطط تحسين الخدمات في العاصمة عدن.

ودعا الرئيس الزبيدي إلى تضافر الجهود لتحسين الخدمات، في عموم أنحاء الجنوب، واضطلاع الجميع بمسؤولياتهم لانتشال العاصمة عدن من الوضع المتدهور.

وكذلك قدمت قيادة الهيئة التنفيذية المساعدة للمجلس الانتقالي الجنوبي لشؤون مديريات وادي وصحراء حضرموت، الأحد، تقريراً حول آخر التطورات الميدانية لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي.

جاء ذلك خلال لقاء جمع بين عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي الدكتور ناصر الخبجي، وقيادة الهيئة التنفيذية المساعدة للمجلس الانتقالي الجنوبي لشؤون مديريات وادي وصحراء حضرموت.

وحرّصت الهيئة على تقديم شرح مفصل

عن الأوضاع والمعاناة التي يواجهونها، جراء استنزافات واعتداءات قوات المنطقة العسكرية الأولى التابعة لمليشيا الإخوان الإرهابية، وأطلع الدكتور الخبجي الهيئة التنفيذية المساعدة على آخر المستجدات السياسية على الساحة الجنوبية، وفي مقدمتها جهود المجلس الانتقالي الجنوبي الحثيثة لتنفيذ اتفاق الرياض، باعتباره المخرج الوحيد للأزمة الراهنة.

وتحدثت عن المعاناة الكبيرة التي يتجرعها المواطن الجنوبي جراء الانهيار الاقتصادي، وانعدام الخدمات، مؤكداً أن قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، تقوم بمساعي حثيثة للضغط على الجهات المختصة؛ لتوفير الخدمات وصرف الرواتب ومعالجة الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها محافظات الجنوب.

وشرح إجراءات تنفيذ الشق العسكري من اتفاق الرياض، والذي يتضمن خروج كافة القوات العسكرية من وادي حضرموت والمهرة وشبوة، ونقلها إلى جبهات القتال لمواجهة مليشيا الحوثي، مشيراً إلى أن المجلس الانتقالي الجنوبي، يضع معاناة أبناء حضرموت في صدارة أولوياته، وأن المجلس لن يتوانى عن تحريرها من ممارسات الإرهاب الإخواني.

خيارات الانتقالي

وتتفاقم الأعباء المعيشية التي يعاني منها الجنوبيون من جراء سياسة الإهمال واسعة النطاق التي يطبقها نظام الشرعية المخترق إخوانياً ضد الجنوب وشعبه.

ومع تفاقم حدة هذه الأعباء، وفيما تتجه المؤامرة نحو مزيد من التأزيم، وبالنظر إلى المساعي الإخوانية الخبيثة التي تدفع الأمور نحو إحداث فوضى مجتمعية شاملة، فإن المرحلة المقبلة تستلزم سياسة جنوبية حاسمة حازمة، تحقق تغييراً شاملاً في واقع الجنوبيين المعيشي. ما يعزز من ضرورة اتباع هذه السياسات الحازمة من قبل القيادة الجنوبية هو أن المؤامرة الإخوانية لا تتوقف عند حد صناعة أزمات

معيشية، لكن الأمر يشمل أيضاً بؤر عدوان عسكري غاشم، يطال الجنوب ويستهدف مواطنيه.

التصدي لمؤامرة مستعرة على هذا النحو يستلزم ضرورة إقدام القيادة الجنوبية المتمثلة في المجلس الانتقالي، على اتخاذ إجراءات حاسمة تحمي الجنوب من المؤامرة الإخوانية الخبيثة.

وسمع الكثير من الأصوات من قبل سياسيين ومواطنين، ينادون بضرورة إعلان الإدارة الذاتية على نحو يمكن الجنوبيين من إدارة مؤسساتهم بأنفسهم، بما يستأصل النفوذ الإخواني الغاشم من كافة أرجاء الجنوب.

خطوة كهذه تحمل أهمية بالغة فيما يخص العمل على تحسين الأوضاع المعيشية في الجنوب بشكل كامل، لا سيما بعدما أظهر نظام الشرعية خبث نواياه على مدار الفترات الماضية، فيما يخص تعمده صناعة الأزمات وتعقيد الأوضاع الإنسانية بشكل كبير.

إقدام القيادة الجنوبية على اتخاذ إجراءات حاسمة من شأنها أن تفرض واقعاً جديداً، بعدما أفسح المجال طوال الفترة الماضية نحو تحقيق استقرار سياسي ومن ثم معيشي، إلا أن هذه المساعي اصطدمت بخبث نوايا نظام الشرعية الذي أصبح شغله الشاغل هو العمل على تأزيم الوضع المعيشي للجنوبيين.

جُرم الإخوان الكبير ضد الجنوبيين

وتأبى مليشيا الشرعية الإخوانية إلا أن تقدم مزيداً من الأدلة على أنها تضم مجموعة من المرتزقة الذين لا يشغلهم سوى نهب الأموال والتوسّع في ارتكاب هذه الجرائم عملاً على تكوين ثروات ضخمة.

جرائم نهب إخوانية تم الكشف عنها، تتمثل في تلاعب شركات الطاقة التجارية، بأسعار بيع الكهرباء إلى سكان محافظة تعز الخاضعة لسيطرة مليشيات الشرعية الإخوانية. وتفرض الشركات التي تملكها قيادات في الشرعية الإخوانية، تكاليف باهظة على

الاستهلاك المنزلي والتجاري.

وتحدد الشركات، بحسب تصريحات مشتركين سعر الكيلو وات الواحد من الكهرباء بين 450 و500 ريال، وألفي ريال كرسوم شهرية إجبارية، بخلاف تكاليف ربط العداد بواقع 40 ألف ريال.

واتهم السكان، قيادات الشرعية الإخوانية بالتربح من معاناة السكان في المحافظة، بفرض أسعار مبالغ فيها، على الرغم من استغلال الشركات الخاصة الشبكات والمولدات العامة في مشاريعهم الخاصة.

كما حملوا الشرعية الإخوانية المسؤولية عن تحويل قطاع الكهرباء الحكومي إلى قطاع خاص، وتركه لقيادات التنظيم الإخواني الإرهابي كوسيلة للثراء السريع، دون رقابة.

لا تثير هذه الجريمة الإخوانية أي استغراب، وذلك لأن مليشيا الشرعية دأبت على ارتكاب الكثير من جرائم الفساد عملاً على تكوين ثروات ضخمة للغاية.

فساد الشرعية تفاقم على مدار الفترات الماضية، بعدما سيطر قيادات وعناصر حزب الإصلاح على المفاصل والقطاعات الإدارية، بما يمكن هذا الفصيل من تكوين ثروات ضخمة.

رأس الأفعى في جرائم فساد الشرعية هو الإرهابي علي محسن الأحمر الذي كوّن «لوبي» من الفساد، وأشرف على ارتكاب صنوف جرائم فساد على نطاق واسع.

جرائم الفساد التي ارتكبتها الشرعية الإخوانية تجلّت واضحة في الاتهام الذي وجهه مراقبو عقوبات الأمم المتحدة المستقلون، لنظام الشرعية يتعلق بغسل الأموال والفساد، وإعاقة وصول الإمدادات الغذائية الكافية للسكان، نتيجة التلاعب بسوق الصرف الأجنبي.

وقال التقرير الأممي إن البنك المركزي تلقى ملياري دولار وديعة من المملكة العربية السعودية في يناير من العام 2018، لتمويل الائتمان لشراء سلع أساسية كالأرز والسكر والدقيق، لتعزيز الأمن الغذائي واستقرار الأسعار.